

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري الريعي

-قراءة في المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2022/2013

The implications of oil price fluctuations on the Algerian rentier economy
A reading of the macroeconomic changes during the period 2013/2022

أحمد عزي¹، وافية تجاني²*

 ahmed.azi@univ-batna.dz ، جامعة باتنة 1، (الجزائر)،

 ouafia.tedjani@univ-batna.dz ، جامعة باتنة 1، الجزائر،

تاريخ الإرسال: 2024-05-02	تاريخ القبول: 2024-12-16
ملخص تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدول الريعية والظاهرة الاقتصادية المعروفة بالمرض الهولندي وأسباب حدوثها، كما تهدف إلى القاء نظرة حول تطور أسعار النفط وعوامل تغيرها وأهم أزماته، مع تحديد انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود خلل في الاقتصاد الجزائري القائم على الربيع البترولي، مما يجعله عرضة لازمات نفطية ناتجة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتبين ان هناك علاقة طردية بين ارتفاع او انخفاض أسعار النفط على تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، الكلمات المفتاحية: دولة ريعية؛ مرض هولندي؛ أسعار النفط؛ أزمة النفط؛ مؤشرات اقتصادية كلية تصنيفات JEL: P22، P45، P28، Q48	Abstract This study aims to identify the concept of rentier states and the economic phenomenon known as Dutch disease and the causes of its occurrence. It also aims to take a look at the development of oil prices, the factors that change them, and its most important crises, while identifying the repercussions of oil price fluctuations on the most important macroeconomic indicators in Algeria. The study reached a set of results, the most important of which is the existence of an imbalance in the Algerian economy based on oil rents, which makes it vulnerable to oil crises resulting from the sharp decline in oil prices. It was found that there is a direct relationship between the rise or fall of oil prices on the development of macroeconomic indicators in Algeria Keywords: Rentier state; Dutch disease; Oil prices; Oil crisis; Macroeconomic indicators JEL Classification Codes: P22, P45, P28, Q48.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تواجه الجزائر العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، ولعل أبرزها التركيبة الريعية لصادراتها المتشكلة بصفة شبه مطلقة على النفط. والمعروف تاريخياً بأن أسعار هذه المادة هي الأكثر تقلباً من بين السلع الرئيسية في العالم، لذلك فإن اعتماد الجزائر على هذه المادة كمورد أساسي في صادراتها جعلها عرضة لصدمات الأزمات النفطية، وتتجلى الخطورة من خلال التقلبات المفاجئة في الأسعار والتي يصعب التنبؤ بها.

وقد عرفت أسعار هذه المادة خلال العقود الماضية تقلبات كثيرة بين الارتفاع الكبير تارة والانخفاض الشديد تارة أخرى، فكلما ارتفعت الأسعار زادت حصيلة الصادرات وينتعش الاقتصاد، والعكس صحيح. فالآثار السلبية التي تركتها الصدمة السعريّة خلال سنة 1986، وخلال نهاية سنة 2014 كان أبرز دليل على ذلك، ثم تلتها الأزمة الاقتصادية جراء انتشار فيروس (كوفيد-19) عام 2019 لتعمق مرة أخرى من مشاكل الاقتصاد الوطني وتكشف هشاشته واختلال كبير في هيكله. مما انعكس على مؤشرات الاقتصاد.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم طرحه فالدراسة تبحث عن الإجابة على الإشكالية الرئيسية

التالية:

" ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

خلال الفترة 2013-2022؟

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والمتمثل في قطاع المحروقات نظراً للمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الجزائري باعتباره أحد أهم المداخل التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها، كما تكمن أهمية الدراسة من خلال تعرضها إلى التطور التاريخي لأسعار النفط وتقلباتها وأهم الأزمات النفطية التي عرفتتها الدول المصدرة للنفط.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدولة الريعية وظاهرة المرض

الهولندي، كما تهدف الدراسة إلى التعرض إلى تطور أسعار النفط وإبراز أهم الأزمات النفطية التي ظهرت

في أسواقه والعوامل والأسباب التي أدت إلى نشوئها. هذا وتهدف الدراسة كذلك إلى الوقوف على انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال عدة متغيرات اقتصادية كلية.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة فلقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي للوقوف على أهم المفاهيم التي لها صلة بموضوع الدراسة. إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالدراسة.

هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بجوانب الدراسة فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية يتناول المحور الأول منها الاقتصاد الجزائري الريعي وظاهرة المرض الهولندي، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى تطور أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية، ثم يتناول المحور الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

2. الاقتصاد الجزائري الريعي وظاهرة المرض الهولندي

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة، ويعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري، ويعود استغلال الحروقات في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية أين تم اكتشاف آبار البترول في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل بالصحراء الجزائرية، ومنذ ذلك الوقت والجزائر تعتمد بشكل كلي على هذا المورد كمصدر وحيد لتمويل ميزانيتها، فأصبحت تصنف ضمن ما يسمى بالدول الريعية.

1.2 مفهوم الدولة الريعية

يمكن تعريف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه. ومن هذا المنطلق يمكن أن نصنف الدول الريعية ضمن الدول التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد الدول المصدرة للنفط دولا ريعية، فالدول المصدرة للبترول تستفيد من ريع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة

العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى في الاقتصاد. ويتميز الاقتصاد الريعي بوفرة موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، وقد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي. فالرهان الأساسي والاقتصادي لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الربح وفي كيفية توزيعه (بن حسين، 2008، صفحة 21)

ينطوي الاقتصاد الريعي على العديد من الآثار، فوفرة الموارد الطبيعية في الكثير من الأحيان تؤدي إلى:

■ تشويه المؤشرات الاقتصادية: من خلال تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي، وإضعاف الهيكل الإنتاجي خارج القطاع الريعي، بتحويل أغلب الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة للثروة؛

■ غياب العدالة في توزيع الثروة: إذ تسيطر فئة محددة على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها وإعلاء ثقافة الاعتماد على الخارج والإفراط في الاستيراد لتوفير الاحتياجات على حساب الإنتاج المحلي؛

■ إهمال دور الضرائب في الإنفاق العمومي: بالاعتماد على إيرادات المصادر الريعية ترتفع معدلات الإنفاق الحكومي دون الحاجة إلى فرض ضرائب؛

■ ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية من إجمالي الصادرات: إذ تشكل نسبة معتبرة جدا مقارنة بباقي الصادرات الأخرى

■ تفشي الفساد المالي والإداري: تؤدي الطبيعة الريعية إلى تعاظم الحكومات نحو الديكتاتورية وانتشار الفساد المالي وهدر للأموال وتوجيه الموارد نحو أنشطة أخرى غير إنتاجية، ويقترن كل ذلك بغياب رؤية إستراتيجية للخروج من الطبيعة الريعية للدولة واقتصادها الريعي؛

- التبعية إلى البلدان الرأسمالية المصدرة للسلع والخدمات وتعرضها لخسائر مالية جسيمة نتيجة تأثرها بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية الناشئة من هذه الدول (بن يوب و بوفلفل، 2017، صفحة 5)

2.2 الجزائر ومشكلة الاقتصاد الربيعي.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ترتبط سياستها الاقتصادية بعائدات قطاع المحروقات حيث يستحوذ على النسبة المطلقة من إجمالي الصادرات، ويعد هذا القطاع المصدر الأساسي للعملة الصعبة ولإيرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية والتي تمثل أهم مصدر للدخار، حيث تسمح بتحقيق معدلات الاستثمار وتساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني. وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

الجدول 01: تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2022-2013

السنة	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الصادرات
المحروقات (المليار دولار)	59.73	34.05	20.01	33.24	38.89	33.20	27.91	33.08	58.46	63.81	
مساهمة المحروقات في إجمالي الصادرات (%)	90.90	88.14	91.26	94.11	94.53	96.04	95.25	95.70	97.22	98.38	
خارج المحروقات (المليار دولار)	5.98	4.57	1,916	2,079	2,24	1,36	1,39	1,485	1,66	1,05	
مساهمة خارج المحروقات في إجمالي الصادرات (%)	9.10	11.85	8.73	5.88	5.46	3.95	4.74	4.29	2.77	1.62	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات: <https://bit.ly/3PjtGYQ> تاريخ الزيارة 2024-01-05

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة تفوق 97% في حجم الصادرات خلال الفترة (2013-2014)، لتراجع هذه النسبة تدريجيا إلى أن سجلت ما يفوق 95 % خلال عامي 2015 و 2016 نتيجة تدهور سعر النفط، وبحلول سنة 2017 سجلت ارتفاعا نسبيا نتيجة عودة الأسعار إلى الارتفاع، لتتخف في سنة 2021 وتسجل أدنى معدل لها 88.14%.

يتضح كذلك من خلال الجدول أن الجزائر عرفت بعض التنوع بعد سنة 2014، ولو انه يبقى ضعيف جدا مقارنة مع قطاع المحروقات، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الصادرات في حدود 4.74% عام 2016، ويعود ذلك بسبب تراجع مساهمة قطاع الطاقة خلال تلك الفترة. ثم

ارتفعت في عام 2020 بسبب الانخفاض الكبير للطلب على النفط، لكن عام 2021 كان استثنائيا فارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى إلى أعلى معدل لها ووصلت إلى 11.85% من القيمة الجمالية للصادرات.

3.2 ظاهرة المرض الهولندي

يعرف المرض الهولندي على أنه الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف كميات من النفط والغاز في بحر الشمال في الفترة الممتدة من عام 1900 إلى عام 1950 من القرن الماضي، ولكن الضريبة كانت قاسية حين تيقن الشعب الهولندي على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها استهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي (أوضيافية و خوني، 2016، صفحة 46). وعلى هذا الأساس يتضح أن ظاهرة المرض الهولندي هي ظاهرة غير صحية بالنسبة للاقتصاد كونه يؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها على القطاع الإنتاجي المحلي من خلال رفع سعر الصرف الحقيقي والاسمي للعملة المحلية، وهذا بدوره ينعكس سلبا على تنافسية صادرات البلد من المنتجات الصناعية والفلاحية ويترتب عنه تراجع في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، التي تعتبر أكثر القطاعات خلقا لليد العاملة مقارنة بقطاع الموارد الطبيعية الكثيف رأس المال (WIJNBORG, 1984, pp. 41-55).

يعد تأثير المرض الهولندي المحتمل من أصعب المسائل بالنسبة للحكومات التي تتلقى تدفقات متزايدة من العملة الأجنبية بفعل انتعاش الموارد، ذلك أن هذه التدفقات لا بد أن تزيد من الطلب على السلع خارج التبادل التجاري مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لسلع التبادل التجاري، فسعر صرف حقيقي مرتفع سيعتد بالقلق إلى صناع السياسات، الأمر الذي ينقص من قدرات البلد على جذب الاستثمارات إلى القطاعات التبادلية، ويقلل من مكاسب التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمرض الاقتصادي الهولندي أن يمارس ضغطا على الحكومات لكسب ثقة الجمهور بزيادة كتلة الأجور

التي لها انعكاسات ضارة بميكل الاقتصاد الكلي، فهي تميل نحو زيادة تكلفة اليد العاملة على حساب ربحية القطاعات التبادلية برفع الأسعار والإضرار بالقدرة التنافسية للصناعات التحويلية بسبب التحسن المستمر لسعر الصرف الحقيقي (مدوري و زايري ، 2017، صفحة 247)

4.2 أسباب وعوامل ظهور المرض الهولندي

هناك عوامل متعددة مساعدة على ظهور المرض الهولندي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- فشل السياسات الاقتصادية: ينتج عن ذلك سوء توزيع وتسيير للموارد الطبيعية والإمكانات الإنتاجية التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التي تعيشه تلك البلدان إضافة إلى فشل السياسات التنموية والائتكال على العوائد الريعية وتضييع فرص الانطلاق.
- ضعف المبادرة والائتكال على الدولة: لجأت اغلب الدول النامية بعد استقلالها إلى النظام الاشتراكي والذي توفر الدولة من خلاله اغلب الاحتياجات الضرورية للسكان، ما ولد حالة من الائتكال لدى الأفراد وإهمال الفرد لقدراته ومساهماته للحصول على ضروريات الحياة
- عوامل خارجية: وتتمثل في ضغوطات الدول المتقدمة وفرض سياسات إنمائية معينة إضافة إلى ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات ونهبها لثروات الدول وخيراتها، مع سيطرتها على سلاسل الإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار لمنتجات التصدير من المنبع إلى المصب.

ولقد كان للمرض الهولندي آثار واضحة وجلية على الاقتصاد الجزائري، ويمكن تتبعها وفقا لما يلي:

- ارتفاع سعر الصرف: يتميز النفط بخاصيتين أساسيتين الأولى أنها مادة ناضبة وغير متجددة والثانية سعرها يتحدد في السوق الدولية، فالجزائر وغيرها من الدول المعتمدة في صادراتها على النفط تواجه مشكلة في إدارة سعر صرف عملتها، إن وجود المرض الهولندي في الجزائر يعني وباختصار ارتفاع سعر الصرف، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية الناشئ عن ارتفاع حاد في الدخل الناتج عن صادرات المورد الطبيعي

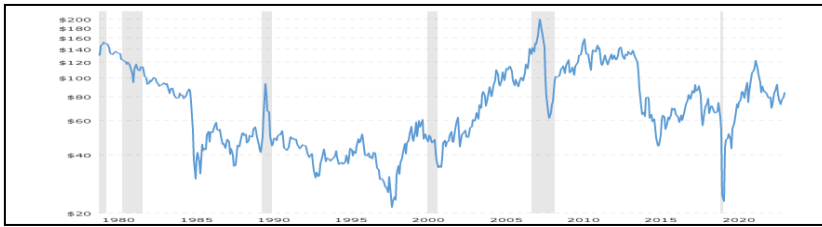
- تراجع قطاع الصناعة والفلاحة وتوسع قطاعي البناء والخدمات: يؤدي مرض الاقتصاد الهولندي إلى تراجع قطاع سلع التبادل التجاري خارج قطاع الموارد الطبيعية، أي تراجع كل من القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، إضافة إلى عدد من التأثيرات السلبية على كل الاقتصاد، ففي دراسة لـ Fardmanech 1991 شملت خمس بلدان نامية مصدرة للبترول (الجزائر، الإكوادور، اندونيسيا، نيجيريا وفنزويلا) خلال الفترة الممتدة من 1966-1986، فقد توصل إلى أن الصدمة البترولية لسنة 1970 أدت إلى انحصار القطاع الفلاحي وتوسع قطاع المنتجات الصناعية المحمية وقطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري في هذه البلدان النامية المصدرة للبترول، وبالمقابل فقد أدى انخفاض أسعار البترول في منتصف 1980 إلى تحسن القطاع الفلاحي وتراجع القطاع الصناعي، وقد توصل Auty إلى أن تأثير المرض الهولندي كان واضحا على قطاع المنتجات الصناعية (ومايزية و خيارى، 2017، صفحة 7).

3. تطور أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية.

1.3 تطور أسعار النفط

عرفت أسعار النفط عدة تقلبات حسب العوامل التي تؤثر فيها، وسنقوم من الشكل الموالي تتبع تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1980-2022

الشكل 1: تقلبات أسعار النفط للفترة 1980-2022 (دولار للبرميل)



source : <https://bit.ly/3sxbQc3>. تاريخ الزيارة 2024-02-07.

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن أسعار النفط خلال لفترة (1980-2021) عرفت تغيرات كبيرة في الأسواق العالمية بين الانخفاض والارتفاع، وفيما يلي تقلبات أسعار النفط خلال فترات معينة:

- الفترة الممتدة من (1980-1990): عرفت الأسعار خلال هذه الفترة تغيرات كبيرة، حيث شهدت انخفاض ابتداء من 130.68 دولار للبرميل خلال شهر جانفي 1980 إلى أن وصلت إلى 81.66 دولار للبرميل في شهر نوفمبر 1985، ثم واصلت في الانخفاض إلى أن استقرت في حدود 28.66 دولار للبرميل خلال شهر مارس 1986، لتدخل بذلك الدول النفطية في أزمة حادة، ومنذ ذلك التاريخ واصلت الأسعار تقلباتها بين الارتفاع والانخفاض إلى أن شهدت انتعاشا كبيرا خلال سنة 1990 وبالضبط خلال شهر سبتمبر 1990 حيث استقر سعر برميل النفط عند 89.06 دولار.

-الفترة الممتدة من (1991-2000): عرفت الأسعار تذبذبا خلال هذه الفترة حيث سجلت أعلاها في شهر نوفمبر 2000 الى نحو 58.10 دولار للبرميل، في حين سجلت أدناها إلى نحو 20.47 دولار للبرميل في نوفمبر 1998 ليكون بذلك ادنى سعر لبرميل النفط يسجل منذ عقود.

- الفترة الممتدة من (2001-2010):هي المرحلة التي شهدت أزمة الرهن العقاري، وقد تميزت بداية هذه الفترة بنمو الطلب على الطاقة في اغلب الاقتصاديات العالمية بمعدلات مرتفعة، لذلك عرفت الأسعار منحى تصاعدي إلى أن سجلت أعلى مستوى لها لم يُشهد منذ تاريخ اكتشاف البترول (191دولار) للبرميل خلال شهر جوان 2008، وابتداء من هذا التاريخ عرفت الأسعار تدهورا بسبب تأثير الأزمة التي أُلقت بضالها على أسواق النفط ووصلت أدناها في شهر جانفي من سنة 2009 إلى نحو 59.06 دولار للبرميل، ثم عاودت في الارتفاع مرة أخرى إلى أن وصلت في حدود 124 دولار للبرميل في ديسمبر 2010.

- الفترة الممتدة من (2011-2022): عرفت أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة تقلبات سريعة ومفاجئة، حيث انخفضت الأسعار من 151.55 دولار للبرميل خلال سنة 2011 إلى أن وصلت مع نهاية سنة 2014 إلى نحو 96.29 دولار للبرميل ثم انحارت في سنة 2016 حتى وصلت إلى 40.76 دولار للبرميل، إلا أن الفترة ما بين 2017-2019 عرفت استقرار في الأسعار ما بين 50 و65 دولار للبرميل، غير أن الأسعار عرفت منحى تنازلي استقرت في نهاية سنة 2020 في حدود 42.47 دولار

للبرميل نتيجة انتشار فيروس كورونا وفرض تدابير الحجر الصحي التي أدت إلى ركود تام بقي بضلاله على أسواق النفط، وقد عرف الثلث الأول من سنة 2020 تسجيل رقم قياسي في سعر النفط أين وصل سعر برميل النفط إلى 21.99 دولار في نهاية شهر أفريل. لكن مع بداية عام 2021 عرفت الأسعار انتعاشا مرة أخرى ووصلت إلى 80.70 دولار للبرميل في سنة 2021 و 84.70 دولار للبرميل مع نهاية سنة 2022.

2.3 أسباب وعوامل تقلبات أسعار النفط

تعود الأسباب الحقيقية لاختيار أسعار النفط إلى العديد من العوامل نذكر منها كالتالي:

- العرض العالمي للنفط: يتأثر العرض العالمي من النفط بعوامل يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة وكذلك حجم الاحتياطي وتكاليف الاستخراج والتطوير وأشكال الاستثمار، والأنظمة الضريبية المطبقة والظروف السياسية في مناطق الإنتاج وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إليه لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية.
- الطلب العالمي على النفط: يعتمد الطلب العالمي على أسعار الطاقة وبصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية وسياسات ترشيد الاستهلاك (السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة) والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة والمنافسة بين أشكال الوقود وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط، وتعتبر معدلات النمو الاقتصادي والسكاني وتوجهاتها ودرجة انتعاش الاقتصادات العالمية أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب على النفط وحجمه صعودا وانخفاضا.
- الوضع الجيوسياسي: أرجع بعض المحللين أسباب اختيار أسعار النفط انطلاقا من تفسير توماس فريدمان في مقاله بعنوان "حرب المضخات"، وبنى تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لخفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر على روسيا وإيران، وبالفعل فقد تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 48% عام 2015، بالإضافة إلى تدني قيمة عملتها. وهذا ما يتفق عليه العديد

من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط يعد عقابا جماعيا، إذ اتفق كبار منتجي النفط في العالم والولايات المتحدة الأمريكية على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها بعد إبرام الاتفاق النووي مع الدول الخمس الكبرى، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

- انخفاض سعر صرف الدولار: لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط (بلقلة، 2013، صفحة 11)، وفي الجهة المقابلة فإن ارتفاع سعر الدولار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه المادة. وهذا ما حدث نهاية سنة 2015 بعد ارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية، الأمر الذي ساهم في خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم. وفي هذا السياق وصل الدولار الأمريكي في نهاية سنة 2016 إلى أعلى مستوى له منذ أربعة عشر سنة (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، 2016، صفحة 50)

3.3 أهم الأزمات النفطية:

إن اعتماد الدول الريعية في صادراتها على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية مرتبط بحالة اللاستقرار التي تصنعها تقلبات أسعار النفط على المدى القريب والمتوسط، وقد شهدت الساحة الدولية عديد الأزمات النفطية التي أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، نتيجة تقلبات هذه السلعة في الأسواق الدولية، ومن أبرز الأزمات نجد:

■ **الأزمة النفطية عام 1986:** بعد الطفرتين النفطيتين خلال سنتي 1973 وسنة 1979 والتي ارتفع خلالها سعر برميل النفط إلى مستوى غير طبيعي، جاءت الأزمة العكسية لسنة 1986 حيث انهارت فيها الأسعار بما يقارب النصف، ويرجع انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة إلى خطط وسياسات منسقة وضعتها وقامت بتنفيذها الدول الصناعية المستهلكة للنفط التي تنتمي بعضويتها لوكالة الطاقة الدولية،

وكذلك عدم التزام بعض دول منظمة الأوبك بقواعد المنظمة، حيث قامت نيجيريا بخفض سعر برميلها النفطي إلى ما دون المتفق عليه لمواجهة بريطانيا والنرويج اللتين قامتتا بخفض سعر برميلهما النفطي المشابه لبرميل نيجيريا من أجل البحث عن أسواق جديدة، بالإضافة إلى خروج السعودية عن قاعدة نظام الحصص التي كانت تطبقها الأوبك حينما قامت برفع إنتاجها بمقدار مليوني برميل يوميا خلال ديسمبر 1985، وهو ما أثر على منظمة الأوبك إجمالا، فقررت التخلي عن المبدأ السابق والمتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار وتعويض حجم إنتاجها المفقود في السوق العالمية، فقررت زيادة حجمها ليصل إلى 18 مليون برميل يوميا بدلا من 16 مليون برميل يوميا، فأدت هذه التراكمات إلى اغتيال أسعار النفط بداية عام 1986 (لسبع، 2017، صفحة 4)

■ **الأزمة النفطية سنة 1990:** شهدت سنة 1990 احتلال العراق للكويت، مما أدى إلى تشكيل دولي عسكري ضد العراق واندلاع حرب الخليج الثانية انعكست أحداثها على الأسواق النفطية وأدت إلى انخفاض أسعار خامات أوبك. وترجع أسباب الأزمة النفطية إلى الغزو العراقي للكويت وارتفاع الإنتاج النفطي العراقي بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية (بورحلي و بوروشة، 2017، صفحة 148)

■ **أزمة 1998 (الأزمة الآسيوية):** عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت بشكل كبير على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية اليومية لدول الأوبك من 25 مليون برميل إلى حدود 27.5 مليون برميل، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية لدى الدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى أن وصل إلى أدنى مستوياته (بوشول و مصباحي، 2015، صفحة 109)

■ **الأزمة النفطية سنة 2008:** ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية مع نهاية سنة 2007 واستمرت في الارتفاع من 60 دولار للبرميل في تلك الفترة إلى أن وصلت إلى 80 دولار مع بداية 2008، وفي شهر جوان وصلت إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل، لكن إعصار الأزمة المالية لسنة 2008 كان جليا على أسواق النفط، فتهافت أسعاره إلى أدنى مستوى له إلى نحو 60 دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر 2008 (شلال، 2018، صفحة 11)

■ **الأزمة النفطية عام 2014** :عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 55%، ويعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "بأساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب فضلا عن قوة الدولار وتأثير نشاط المضاربين في السوق، ويرجح بعض الخبراء هذا الانخفاض إلى عوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط انخفاض سعر النفط إلى وفرة العرض في أسواق الطاقة، لاسيما خارج الدول المصدرة للنفط "أوبك"، ولقد ذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار

■ **أزمة جائحة كورونا عام 2019**: مع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 بدأت بوادر أزمة حقيقية خلفها انتشار وباء كورونا، وكنتيجة لذلك توقفت المصانع والمعامل وشلت حركة النقل دوليا، فحسب تقديرات منظمة الأوبك قد سجل الطلب على النفط في سنة 2020 تراجعا إلى ما يقارب 9.7 مليون برميل يوميا، أي انخفاض نسبته 9.72%، مقارنة بسنة 2019 التي سجلت نحو 90.3 مليون برميل يوميا، في حين وصل هذا الانخفاض إلى مستويات تاريخية بلغت أشده في مارس 2020 مع تشديد الدول لتدابير الإغلاق، الأمر الذي شكل صدمة في سوق النفط وأدى إلى انهيار أسعار النفط وتراجعها إلى ادني مستوياتها، فبعد الانتعاش الذي عرفته الأسعار قبل تفشي وباء كورونا خلال سنتي 2018 و2019، فلا احد من المتشائمين كان يتوقع أن يصل سعر برميل النفط إلى 23 دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020.

4. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

مما لا شك فيه أن تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية كان له انعكاسات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية على الاقتصاد الجزائري، بعد ما ظل اقتصادها يعاني من خلل وضعف كبيرين، فقد كان دائما عرضة لضربات موجعة بفعل نشوء الأزمات النفطية.

1.4 انعكاسات على ميزان المدفوعات

حتى نبين انعكاسات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات ندرس أولاً انعكاسها على الصادرات الواردات ومن ثم تحديد رصيد الميزان التجاري، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، فإن توازن هذا الأخير مرتبط بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وفق الإحصائيات

الجدول 2: تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2013-2022 (بالمليار دولار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات	54,987	59,670	52,649	49,437	48,981	48,573	44,632	35,547	37,466	38,868
الصادرات	64,867	60,129	34,565	29,309	34,569	41,115	35,323	21,932	38,637	65,718
الميزان التجاري	09.880	0,459	-	-	-	-7,427	-9,309	-13,615	1,171	26,850
ميزان المدفوعات	0.133	5.881-	-	-	-21,762	-	-16,927	-16,369	-1.479	18.468

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على <https://bit.ly/3YTZAHP> تاريخ الزيارة : 2023/02/10

من القراءة الأولية للجدول، نلاحظ أنه كان لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على التجارة الخارجية، فبعد المنحنى التصاعدي للصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة انتعاش أسعار النفط، عرفت انخفاضا كبيرا بعد أزمة 2014 والأزمة الاقتصادية العالمية 2019 التي سببتها جائحة كورونا. بالنسبة للصادرات فلقد حققت الجزائر إيرادات معتبرة منها بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط قبل أزمة 2014 التي فاقت 100 دولار للبرميل، أما منذ سنة 2016 بسبب انخفاض الأسعار والتي وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل، انخفضت على أثره الإيرادات إلى أن وصلت إلى 29,309 مليار دولار خلال سنة 2016.

وفي هذا الإطار ظهر جليا الارتباط الوثيق بين سعر النفط وتقديرات الموازنة العامة في الجزائر من خلال ما جاء في قانون المالية لسنة 2016 والذي عرف تقليص في حجم النفقات العمومية بنسبة 08.8% مقارنة بسنة 2015 (زردومي، 2022، صفحة 22)، وعلى اثر الارتفاع المحسوس في سعر النفط الذي وصل إلى 52.43 دولار للبرميل في عام 2017 ارتفعت قيمة الصادرات مرة أخرى لتصل

عتبة 34.569 مليار دولار، لكن مع بداية سنة 2020 بدأ واضحا تأثر هذا القطاع بشكل كبير جراء انتشار جائحة كورونا فقد عرفت الصادرات تراجعاً كبيراً، وصلت إلى أدنى مستوى في سنة 2020 إلى 21.932 مليار دولار، وتكبدت شركات التصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات الصينية بـ 25% من إجمالي واردات الجزائر، والقطاعات الأكثر تضرراً كان قطاع البناء والأشغال العمومية. وإذا ما قارنا صادرات الجزائر خلال سنة 2020 مع سابقها في سنة 2018، تكون بذلك الجزائر قد فقدت نصف مداخيلها من العملة الصعبة وتواجه مشاكل مالية كبيرة في تغطية إيراداتها المالية.

وفي الجهة المقابلة انخفضت واردات ابتداء من سنة 2014 إلى نحو 35,547 مليار دولار في عام 2020 أي بانخفاض قدره 9.085 مليار دولار مقارنة بسنة 2019 و 24.123 مقارنة بسنة 2014، ويعود سبب ذلك للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في منع استيراد كل السلع الأجنبية والإبقاء على الضرورية فقط، هذا في إطار الجهود الرامية للحد من نزيف احتياطي الصرف، ومن جهة أخرى ومنذ بداية الوباء في الصين زاد استيراد الجزائر للتجهيزات والمعدات لمكافحة الوباء.

الملاحظ أن مع ظهور أزمة كورونا خلال سنة 2019 شهدت أسعار المنتجات الاستهلاكية ارتفاع كبير غير مسبوق لاسيما المنتجات المستوردة نتيجة إيقاف عملية الاستيراد أو ترشيدها وبالتالي الرجوع إلى المتوفر منها سابقاً وحتى بعد استئناف دخول بعض المنتجات ضل الارتفاع موجود. كما شهدت الأزمة انقطاع في العديد من المنتجات الاستهلاكية الدائمة على غرار مادة الزيت والدقيق والحليب.

نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري المرتكز على صادرات المحروقات، فإن العجز المسجل في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021) يرجع بصفة عامة إلى المستوى المتدني لأسعار النفط منذ تلك الفترة وإلى محدودية الصادرات خارج المحروقات. ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لمعالجة الاختلالات الطارئة في ميزان المدفوعات، إلا أن عجز الميزان التجاري ظل سالباً منذ تأثير أزمة 2014 على أسواق

النفط، وتفوقت الواردات على الصادرات، وبذلك ظل العجز قائما حيث سجل أكبر قيمة في عام 2016 إلى أكثر من 20.128 مليار دولار، بسبب تراجع النشاط في القطاع النفطي والغير النفطي.

2.4 انعكاسات على احتياطي الصرف

في ظل وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كلي على إيرادات المحروقات، ومع ضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية، تم تمويل عجز ميزان المدفوعات بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف وهذا ما يفسر التآكل السريع لاحتياطات الصرف الرسمية، لذلك تتأثر الدولة في ضمان وارداتها المالية كلما انخفضت أسعار البترول على احتياطات الصرف الرسمية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 03: تطور احتياطي الصرف بالجزائر للفترة 2013-2022 القيمة (مليار دولار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
احتياطي الصرف	194.01	178.94	144.13	114.13	97.33	79.88	62.75	48.16	45.29	60.99

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على: <https://bit.ly/3YTZAhp> تاريخ الزيارة 2024/02/11

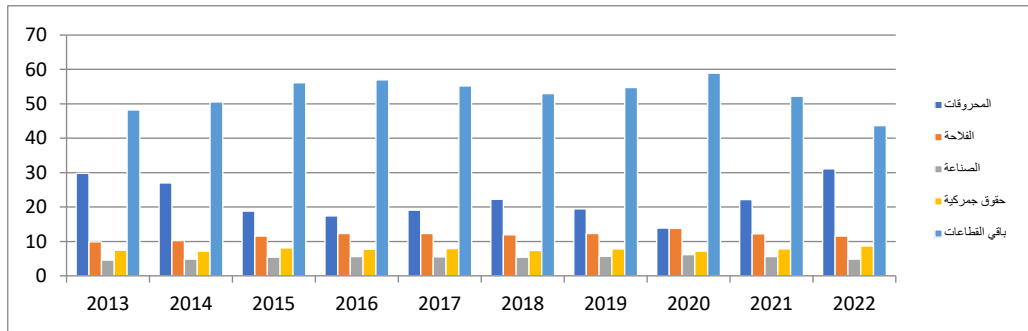
يلاحظ من خلال الجدول أن احتياطي الصرف قد عرف منحنى تصاعدي خلال فترة انتعاش أسعار المحروقات، والتي ارتفع فيها إلى 194.01 مليار دولار مع نهاية سنة 2013، وبمجرد انخيار أسعار النفط عرف هذه الاحتياطي تناقص تدريجي بسبب تغطية عجز الموازنة باللجوء للاحتياطات الصرف إلى أن وصل مع نهاية 2014 إلى 178.94 مليار دولار ثم 114.13 مليار دولار مع نهاية 2016، ومع ظهور أزمة 2019 جراء انتشار كورونا تضرر هذه الاحتياطي كثيرا وسجل انخفاضا قدره 62.75 مليار دولار مقارنة بسنة 2016 إلى أن وصل مع نهاية سنة 2021 إلى ما يقارب 45.29 مليار دولار.

3.4 انعكاسات على الناتج المحلي الإجمالي

يساهم قطاع المحروقات على نسبة معتبرة في المتوسط فاقت خمس الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة، وترتفع هذه النسبة خلال فترة انتعاش سعر النفط والعكس صحيح. فنلاحظ من

خلال بيانات الشكل رقم 02 ان المساهمة كانت كبيرة خلال عام 2013 بنسبة معتبرة فاقت 29.8%، وقد سجلت أدنى مساهمة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة انخفاض الأسعار وصلت إلى 17.4% و 13.9% في سنتي 2016 و 2020 على التوالي، في حين كانت النسبة متفاوتة لباقي لقطاعات بما في ذلك قطاعي الفلاحة والصناعة فبالرغم من أهميتهما فانهما قد سجلا في أفضل أحوالهما نسبة ضئيلة من الناتج الداخلي الخام في عام 2020 قدرت 13.8% و 6.2% على التوالي.

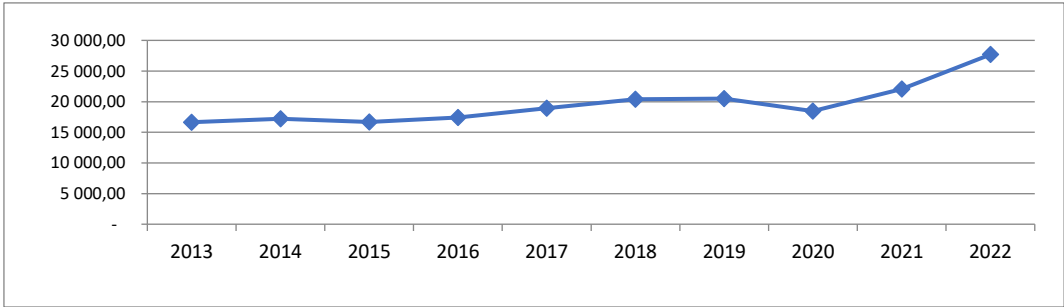
الشكل 2: مساهمة القطاع الإنتاجي في الناتج الداخلي الخام 2013-2022(%)



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقريرين السنويين لبنك الجزائر لسنتي 2017 و 2022

وبالموازاة هناك علاقة طردية بين تغيرات أسعار المحروقات وبين التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي فانخفاض أسعار البترول يتأثر سلبيا على الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح، فمن خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن تطور الناتج الداخلي الخام ميزه التذبذب من عام إلى آخر، وقد حقق تطور ابتداء من سنة 2013 ليبلغ في سنة 2014 إلى أزيد من 17.228 ترليون دينار بعد انتعاش أسعار البترول، وتراجعت قيمته تدريجيا في سنة 2015 إلى أن وصلت إلى نحو 16.702 ترليون دينار أي بانخفاض قدره 526.5 مليار دينار، ثم قفز إلى أكثر من 20.5 ترليون دينار سنة 2018 أي بزيادة قدرت بأكثر من 3.69 ترليون دينار جزائري بعد ارتفاع أسعار المحروقات مرة أخرى. أما في سنة 2020 فقد شهد الناتج تراجعا إلى نحو 18.47 ترليون دينار بانخفاض قدره 2.023 ترليون دينار عن سنة 2019 بسبب تأثير كورونا على الأسواق الدولية بما فيها أسواق المحروقات.

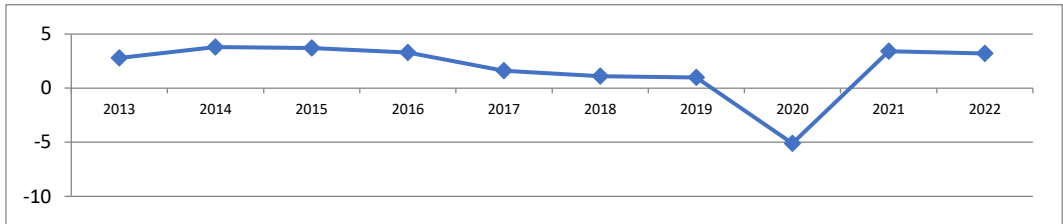
الشكل 3: تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2013-2022 (بالمليار دينار)



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقريرين السنويين لبنك الجزائر لسنتي 2022 و2017

يهيمن قطاع المحروقات في الجزائر على معدل النمو الاقتصادي السنوي وهذه ما يجعله عرضة للتذبذب تبعا لتقلبات أسعار النفط، فقد شهد هذا المعدل في الجزائر تراجع وتباطأ منذ سنة 2015، وسجل في عام 2016 معدل قدره 3.3% واستمر في التراجع إلى أن سجل في عام 2019 نسبة 1%، في حين سجلت الجزائر انكماشا كبيرا ومعدلا سلبيا في سنة 2020 لم يسجل منذ سنوات عديدة بنسبة -5.1%، ويعزى هذا لتداعيات جائحة كورونا التي أثرت على أسواق النفط وسط الإجراءات الاحترازية.

الشكل 4: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال 2013-2022

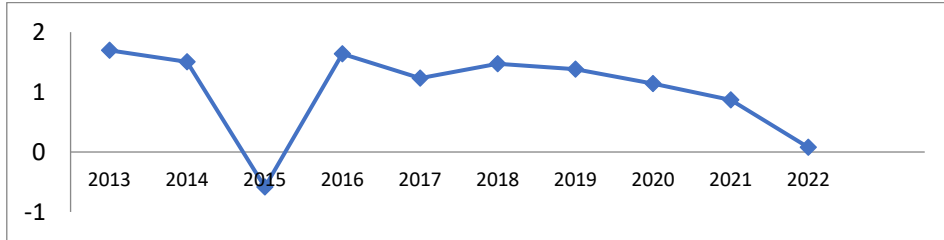


المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقريرين السنويين لبنك الجزائر لسنتي 2022 و2016

4.4 انعكاسات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد عرف منحى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2013-2022 مرحلة صعبة سببتها تقلبات أسعار النفط.

الشكل 5: تطور قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2013-2022 (القيمة بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الموقع: <https://bit.ly/3OWJaRg> تاريخ الزيارة

2024/02/25

فمن خلال الشكل 05، نلاحظ انه بعد الانتعاش التي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال عام 2013 الذي قدرت ب 1,697 مليار دولار، إلا أن الأزمة السعوية لعام 2014 كان تأثيرها كبير على تدفق الاستثمارات والتي سجلت قيمة سلبية خلال سنة 2015، ويرجع ذلك إلى تركيز كل الاستثمارات في قطاع المحروقات، ثم عرف القيمة انتعاشا في سنة 2016 بعد عودة الشركات البترولية للاستثمار في الجزائر، وقد توقع الخبراء باستمرار منحى التدفقات المالية بالتزايد، إلا أن هذا التدفق عرف منحى تنازلي منذ تلك السنة. حيث تراجعت قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 1,232 مليار دولار في عام 2017 بانخفاض قدره 24,68 % عن سنة 2016، ثم سجلت في سنة 2020 بعد المستوى الذي سجل في سنة 2015 إلى نحو 1,15 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 256,4 مليون دولار مقارنة بسنة 2019، ويعزى هذا الانخفاض إلى التأثير الكبير للجائحة كورونا على حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وقد استمر تأثير هذه الجائحة على حركة التدفقات الاستثمارية والتي سجلت أدنى مستوى لها خلال سنة 2022 إلى نحو 0.08 مليار دولار.

بالرغم من رفع الجزائر للقيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب كخطوة في سبيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وإنعاش الاقتصاد الوطني، إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق

غاياتها في تدفق استثمارات كبيرة. فخلال الفترة من (2016-2022) لم تتعدى قيمة الاستثمارات السنوية التي استقبلتها الجزائر 02 مليار دولار، وما زادها تأثيرا هو تداعيات هذه الجائحة التي ألقت بضلالها على قطاع يعد من أبرز القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذا الأوضاع السياسية الغير مستقرة التي أثرت عليه بشكل كبير، توقفت على أثرها الاستثمارات الأجنبية نتيجة تحويل عدد من رجال الأعمال إلى العدالة في ظل محاربة الفساد. فضلا عن البيئة الغير مستقرة التي تنفر المستثمرين الأجانب مما انعكس على منحى التدفقات الاستثمارية

5. خاتمة:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها وفقا لما يلي:

- ساهم قطاع المحروقات بنسبة فاقت الخمس من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013-2022، وترتفع هذه النسبة كلما انتعشت سعر البترول، في حين هناك ضعف لمساهمة القطاع الفلاحي والصناعي في الناتج حيث كانت مساهمتهما في أحسن الأحوال بنسبة تقارب 14% و 06% على التوالي؛
- ارتفاع الواردات مقابل انخفاض الصادرات ولّد حالة عجز في الميزان التجاري حيث كان أكبر عجز في سنة 2016 بقيمة فاقت 20.128 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014؛
- هناك علاقة طردية بين ارتفاع أسعار النفط وتدفق الاستثمارات، حيث يشهد منحى تدفق الاستثمار تراجعاً بعد كل أزمة نفطية؛
- خلفت أزمة 2014 وجائحة كورونا أضرار على أسعار النفط عالميا مما الحق أضرار كبيرة على الاقتصاد الوطني، حيث عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انكماش كبير وصل الى 5.1%- في عام 2020. وانخفضت الصادرات لنفس السنة إلى أدنى قيمة لها.

6. قائمة المراجع:

أوضافية، حدة وخوني، راجح. (2016). الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنوع الاقتصادي. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 5، العدد.

- بلقطة براهيم. (2013). تطورات أسعار النفط وانعكاساته على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009). مجلة الباحث. المجلد 12، العدد 12.
- بن حسين، ناجي. (2008). " التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد". مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 5، العدد 5.
- بن يوب، فاطمة وبوفلفل، سهام. (2017). " الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي". ملتقى دولي حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار المحروقات. جامعة قلمة، 2017.
- بورحلي، خالد وبوروشة، كرم. (2017). " تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2014) ". المجلة الجزائرية للدراسات المالية والصيرفية. العدد 7.
- بوشول، السعيد ومصباحي محمد الأمين. (2015). " انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على أداء الأسواق المالية الخليجية". مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 5، العدد 9.
- زردومي، علاء الدين. (2022). " أثار الأزمات النفطية على الأمن الاقتصادي الجزائري : الواقع والبدايل". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 2.
- شلال، زهير. (2018). " الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر". المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 1، العدد 2.
- لسبع، مريم. (2017). " دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري". ملتقى حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي. جامعة عنابة، 14-15، أكتوبر 2017.
- مدوري، عبد الرزاق وزايري بلقاسم. (2017). " أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك. (2016). " تقرير الأمين العام السنوي".
- بنك الجزائر: <https://bit.ly/3PjtGYQ> تاريخ الزيارة 2024-01-05
- منظمة الاوبك: <https://bit.ly/3P0DfdI> تاريخ الزيارة 2024-02-07
- <https://bit.ly/3sxbQc3> تاريخ الزيارة 2024-02-10
- <https://bit.ly/3OWJaRg> تاريخ الزيارة 2024-02-25
- WIJNBERGEN, van, S. (1984, Mars). "The Dutch Disease: A Disease After All?" The Economic Journal, V° 94 N° 37

The implications of oil price fluctuations on the Algerian rentier economy

A reading of the macroeconomic changes during the period
2013/2022

Ahmed Azi¹, Ouafia Tedjani^{2*}

¹University of Batna1, (Algeria) ahmed.azi@univ-batna.dz 

²University of Batna 1, (Algeria) ouafia.tedjani@univ-batna.dz 

Received: 02-05-2024

Accepted: 16-12-2024

Abstract

This study aims to identify the concept of rentier states and the economic phenomenon known as Dutch disease and the causes of its occurrence. It also aims to take a look at the development of oil prices, the factors that change them, and its most important crises, while identifying the repercussions of oil price fluctuations on the most important macroeconomic indicators in Algeria. The study reached a set of results, the most important of which is the existence of an imbalance in the Algerian economy based on oil rents, which makes it vulnerable to oil crises resulting from the sharp decline in oil prices. It was found that there is a direct relationship between the rise or fall of oil prices on the development of macroeconomic indicators in Algeria.

Keywords: Rentier state; Dutch disease; Oil prices; Oil crisis; Macroeconomic indicators

JELClassification: P22, P45,P28 ,Q48.
Codes

* *Auteur correspondant*